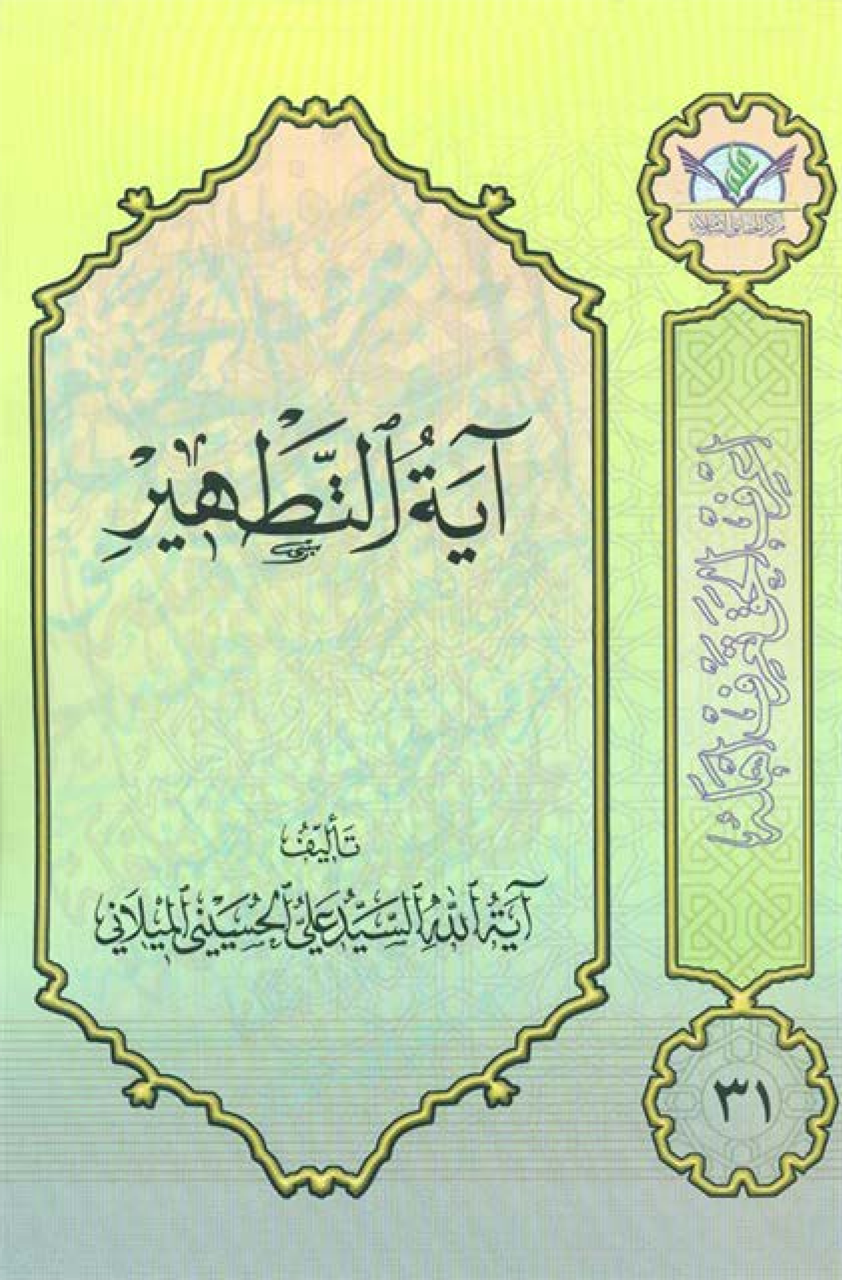
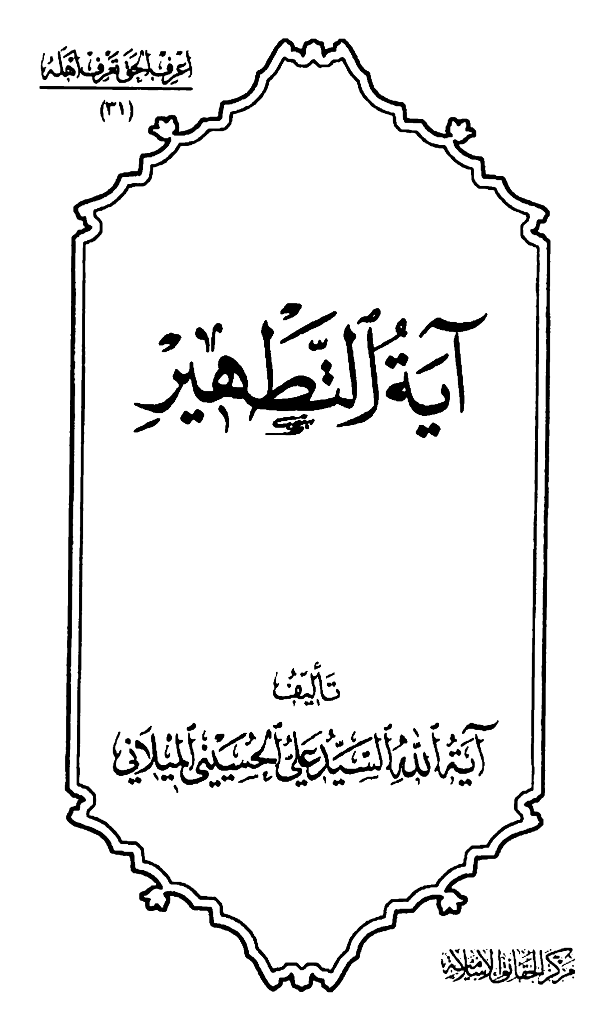

آية التطهير
تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني
٣١



اعرف الحق تعرف أهله

(٣١)

آية التطهير

تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الإسلامية

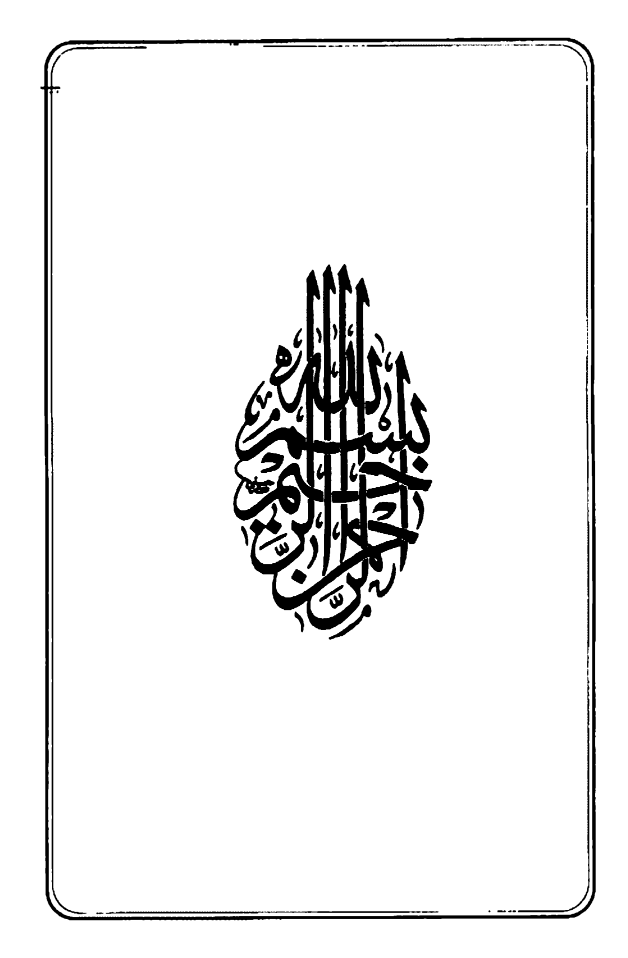
سرشناسه: حسینی میلانی، علی، ۱۳۲۷ --
عنوان و نام پدیدآور: آیة التطهیر / تألیف علی الحسینی المیلانی.
مشخصات نشر: قم: الحقائق، ۱۳۸۸.
مشخصات ظاهری: ۶۴ ص.
فروست: اعرف الحق تعرف اهله؛ ۳۱
شابک: 978-600-5348-27-9
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: عربی
یادداشت: چاپ قبلی: مرکز الابحاث العقائدیه، ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹ است.
موضوع: خاندان نبوت -- احادیث
موضوع: خاندان نبوت در قرآن
موضوع: تفاسیر (سوره احزاب، آیه تطهیر)
موضوع: احادیث خاص (کساء)
شناسه افزوده: مرکز الحقائق الاسلامیه
رده بندی کنگره: BP۱۰۲/۶۵۴/ح۹۵ ۱۳۸۸
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۱۸
شماره کتابشناسی ملی: ۳۱۱۷۴۹۱





الكتاب: آية التطهير
المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني
نشر: الحقائق
المطبعة: وفا
الطبعة: الأُولى ـ ١٤٣١
الكميّة: ١٠٠٠ نسخة
ردمك: ٩٧٨ ـ ٦٠٠ ـ ٥٣٤٨ ـ ٢٧ ـ ٩ 978 - 600 - 5348 - 27 - 9

عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايراني‌زاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٠٢٥١-٧٧٣٩٩٦٨، الفاكس: ٠٢٥١-٧٧٤٢٢١٢
عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات، الهاتف: ٠٢٥١-٧٨٣٧٣٢٠
عنوان مركز التوزيع في مشهد شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادرى)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٠٥١١-٢٢٢٣١٣٠
عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٠٣١١-٢٢٢٣٤٢٣
الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

موضوع البحث آية التطهير قوله تعالى:

﴿... إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

هذه الآية في القرآن الكريم ضمن آيات تتعلّق بزوجات الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، أقرأ الآيات:

﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاَةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً وَاذْكُرْنَ ما يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾[1] صدق الله العليّ العظيم.

هذه الآية المباركة أيضاً من جملة ما يستدلّ به من القرآن الكريم على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه.

وكلّ آية يستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين أو غير أمير المؤمنين، لابدّ وأن يرجع في دلالتها وفي شأن نزولها إلى السنّة المفسّرة لتلك الآية، والسنّة المفسّرة للآية أيضاً يجب أن تكون مقبولة عند الطرفين المتنازعين المتخاصمين في مثل هذه المسألة المهمّة.

ويتم الاستدلال بالبحث عمّا يتعلّق بالموضوع في فصول، والله الموفق.

علي الحسيني الميلاني

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٢ ـ ٣٤.

الفصل الأوّل

في تعيين النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

قولاً وفعلاً المراد من «أهل البيت»

وفي هذا الفصل نذكر أوّلاً أسماء جماعة من الصحابة ممّن روىٰ «حديث الكساء»، الصريح في اختصاص الآية المباركة بالرسول الأكرم وأهل بيته الطاهرين عليهم الصلاة والسلام، ثمّ أشهر من رواه من الأئمّة والحفّاظ، حسب التسلسل الزمني، ثمّ نذكر عدّة من ألفاظ الحديث في الكتب المعتبرة، ثمّ مَن نصّ علىٰ صحّة الحديث من علماء القوم، ونختمه بذكر فائدتين في دلالته.

من الصحابة الرواة لـ«حديث الكساء»

فقد أخرجه جماعة من كبار الأئمّة والحفّاظ عن عشراتٍ من الصحابة، ونحن نذكر عدّةً منهم فقط:

١ ـ عائشة بنت أبي بكر.

٢ ـ أُمّ سلمة زوجة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

٣ ـ عبدالله بن العبّاس.

٤ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٥ ـ أبو الدرداء.

٦ ـ أنس بن مالك.

٧ ـ أبو سعيد الخدري.

٨ ـ واثلة بن الأسقع.

٩ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

١٠ ـ زيد بن أرقم.

١١ ـ عمر بن أبي سلمة.

١٢ ـ ثوبان مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

من الأئمّة الرواة لـ«حديث الكساء»

ونكتفي بذِكر أشهر المشاهير منهم:

١ ـ أحمد بن حنبل، المتوفّى سنة ٢٤١.

٢ ـ عبد بن حميد الكشّي، المتوفّى سنة ٢٤٩.

٣ ـ مسلم بن الحجّاج، صاحب الصحيح، المتوفّى سنة ٢٦١.

٤ ـ أبو حاتم محمّد بن إدريس الرازي، المتوفّى سنة ٢٧٧.

٥ ـ محمّد بن عيسى الترمذي، المتوفّى سنة ٢٧٩.

٦ ـ أحمد بن عبدالخالق البزّار، المتوفّى سنة ٢٩٢.

٧ ـ أحمد بن شعيب النسائي، المتوفّى سنة ٣٠٣.

٨ ـ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، المتوفّى سنة ٣١٠.

٩ ـ أبو عبدالله محمّد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي، المتوفّى بعد سنة ٣١٨.

١٠ ـ ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الرازي، المتوفّى سنة ٣٢٧.

١١ ـ سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفّى سنة ٣٦٠.

١٢ ـ أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن محمّد الحاكم النيسابوري، المتوفّى سنة ٤٠٥.

١٣ ـ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، المتوفّى سنة ٤٣٠.

١٤ ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفّى سنة ٤٥٨.

١٥ ـ أبو بكر أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفّى سنة ٤٦٣.

١٦ ـ أبو السعادات المبارك بن محمّد، المعروف بـ«ابن الأثير الجزري»، المتوفّى سنة ٦٠٦.

١٧ ـ شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي، المتوفّى سنة ٧٤٨.

١٨ ـ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١.

من ألفاظ الحديث
في الصحاح والمسانيد وغيرها

وهذه نبذة من ألفاظ الحديث بأسانيدها[١]:

ففي المسند: «حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا عبد بن نمير، قال: ثنا عبدالملك ـ يعني ابن أبي سليمان ـ عن عطاء بن أبي رباح، قال: حدّثني من سمع أُمّ سلمة تذكر أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان في بيتها، فأتته فاطمة ببُرْمَة[٢] فيها خَزيرَة[٣]، فدخلت بها عليه، فقال لها: ادعي زوجَكِ وابنيك.

قالت: فجاء عليٌ والحسين والحسن فدخلوا عليه فجلسوا

(١) نعم، هذه نبذة من الروايات فقط؛ إذ لم نورد كلّ ما في «المسند» أو «المستدرك» أو غيرهما، بل لم نورد شيئاً من «تفسير الطبري» وقد أخرجه من أربعة عشر طريقاً، ولا من كثير من المصادر المعتبرة في التفسير والحديث وتراجم الصحابة وغيرها.

(٢) البرمة: قِدْر من حجر، وقيل: القدر مطلقاً، وهي في الأصل المتّخذة من الحَجَر المعروف في الحجاز واليمن.

انظر: العين ٨ / ٢٧٢، معجم مقاييس اللغة ١ / ٢٣٢، النهاية ١ / ١٢١؛ مادّة «برم».

(٣) الخَزيرَة: مرقة تُطبخ بماء يُصفّى من بلالة النخالة. وقيل: لحم يُقطّع صغاراً ويُصبّ عليه ماء كثير، فإذا نضج ذُرّ عليه الدقيق.

انظر: العين ٤ / ٢٠٧، الصحاح ٢ / ٦٤٤، النهاية ٢ / ٢٨؛ مادّة «خزر».

يأكلون من تلك الخزيرة وهو على منامة[١] له على دكّان[٢]، تحته كساء خيبري.

قالت: وأنا أُصلّي في الحجرة، فأنزل الله عزّ وجلّ هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

قالت: فأخذ فضل الكساء فغشّاهم به، ثمّ أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثمّ قال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي، فأذهِب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

قالت: فأدخلت رأسي البيت فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟

قال: إنّكِ إلى خير، إنّكِ إلى خير.

قال عبدالملك: وحدّثني أبو ليلى عن أُمّ سلمة مثل حديث عطاء سواء.

قال عبدالملك: وحدّثني داود بن أبي عوف الجحّاف، عن[٣] حوشب، عن أُمّ سلمة بمثله سواء»[٤].

---

(١) المنامة: ثوب ينام فيه، وهو القطيفة.

انظر: الصحاح ٥ / ٢٠٤٧، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٧٢؛ مادّة «نوم».

(٢) الدُكّان: الدَكّة المبنية للجلوس عليها.

انظر: النهاية في غريب الحديث ٢ / ١٢٨، لسان العرب ١٣ / ١٥٧؛ مادّة «دكن».

(٣) كذا في «المسند» المطبوع.

(٤) مسند أحمد ٦ / ٢٩٢.

وفي المسند: «حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا عفّان، ثنا حمّاد بن سلمة، قال: ثنا عليّ بن زيد، عن شهر بن حوشب، عن أُمّ سلمة: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لفاطمة: ائتيني بزوجِكِ وأبنيك، فجاءت بهم، فألقى عليهم كساءً فدكيّاً.

قالت: ثمّ وضع يده عليهم ثمّ قال: اللّهمّ إنّ هؤلاء آل محمّد، فاجعل صلواتك وبركاتك على محمّد وعلى آل محمّد، إنّك حميد مجيد.

قالت أُمّ سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي وقال: إنّكِ على خير»[1].

وفي المسند: «حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا يحيى بن حمّاد، ثنا أبو عوانة، ثنا أبو بلج، ثنا عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالس إلى ابن عبّاس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يا ابن عبّاس! إمّا أن تقوم معنا وإمّا أن

وأنظر: تفسير الطبري ٢٢ / ٩ـ ١٣ ح ٢١٧٢٧ ـ ٢١٧٣٩، المعجم الكبير ٣ / ٤٧ ح ٢٦٦٦، سنن الترمذي ٥ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ ح ٣٩٦٣ باب ما جاء في فضل فاطمة عليها السلام، أسباب النزول ـ للواحدي ـ: ٢٣٩، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٩٢، الدرّ المنثور ٥ / ١٩٨؛ قال السيوطي: «وأخرج ابن جرير وابن المنذر، وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه؛ عن أُمّ سلمة»، سير أعلام النبلاء ٣ / ٢٥٤ ترجمة الإمام الحسن عليه السلام و ١٠ / ٣٤٦ في آخر ترجمة أبي الوليد الطيالسي رقم ٤٨.

(١) مسند أحمد ٦ / ٣٢٣.

يخلونا هؤلاء.

قال: فقال ابن عبّاس: بل أقوم معكم.

قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى.

قال: فانتدوا[١] فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا.

قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أُفّ وتفّ، وقعوا في رجلٍ له عشر [خصال]، وقعوا في رجل قال له النبيّ صلّى الله عليه وسلّم... (فذكر مناقب لعليّ عليه السلام، منها:) وأخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ثوبه فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»[٢].

وفي صحيح مسلم: «حدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمّد بن عبدالله بن نمير، واللفظ لأبي بكر؛ قالا: حدّثنا محمّد بن بشر، عن زكريّا، عن مصعب بن شيبة، عن صفيّة بنت شيبة، قالت: قالت عائشة:

---

(١) الندىٰ: يدلّ على التجمّع، النادي والندىٰ: المجلس يندو القوم حواليه. معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤١١ مادّة «ندى».

(٢) مسند أحمد ١ / ٣٣٠.

وأنظر: المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٣٢؛ وفيه: «له بضع عشرة فضائل، ليست لأحد غيره»، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ١٠١، مجمع الزوائد ٩ / ١١٩ باب مناقب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

خرج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم غداةً وعليه مِرْط[١] مُرَحّل[٢] من شَعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليٌّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿إنّما يُريدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»[٣].

---

(١) المِرْط: رداء (كساء) من صوف أو خزّ أو كتّان. وجمعه: مروط؛ وهي: أكسية كان يؤتزر بها، وربّما تكون من الشعر أيضاً.

انظر: غريب الحديث ـ لابن قتيبة ـ ٢ / ١٦٠، مادّة «مرط» في: العين ٧ / ٤٢٧، والصحاح ٣ / ١١٥٩.

(٢) ويروى: مرجّل أيضاً؛ وهو: ضرب من بُرود (ثياب) اليمن، سمّي مرحّل؛ لأنّ عليه تصاوير رَحْل وما يشبهه، وهو المنقوش عليه صورة رحال الإبل. ومرجّل: عليه صور المراجل: وهي القدور. وثوب ممرجل: على صنعة المراجل من البرود.

وثياب مراجل: بالجيم والحاء؛ فالجيم معناه: إنّ عليها نقوشاً تمثال الرجال، والحاء معناه: إنّ عليها صور الرحال؛ وهي: الإبل بأكوارها، ومنه: ثوب مرحّل.

والمُرَجَّل أيضاً: المُمشّط بالمشط؛ رَجّل: من الترجّل والترجيل؛ وهو: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه بالمشط. و: رجُلٌ رَجِلٌ بيّنُ الرَجَل؛ أي: شَعره رَجِلٌ. والمِرْجَل: المشط، والقدر من النحاس.

انظر: غريب الحديث ـ لابن قتيبة ـ ٢ / ١٦٠، العين ٣ / ٢٠٨ «رحل» و٦ / ١٠٣ «رجل» و٢٠٨ «مرجل»، النهاية ٢ / ٢٠٣ «رجل» و٢٠٩ «رحل» و٤ / ٣١٥ «مرجل»، لسان العرب ١١ / ٢٧٠ «رجل» و٦٢٢ «مرجل»، مجمع البحرين ٢ / ١٥٨ «رحل».

(٣) صحيح مسلم ٧ / ١٣٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، (كتاب ٤٤، باب ٩، ح ٦١ / ٢٤٢٤).

وفي جامع الأُصول: «٦٧٠٢ ت، أُمّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: إنّ هذه الآية نزلت في بيتي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. قالت: وأنا جالسة عند الباب فقلت: يا رسول الله! ألست من أهل البيت؟

فقال: إنّكِ إلى خير، أنتِ من أزواج رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

قالت: وفي البيت: رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعليٌّ وفاطمة وحسن وحسين، فجلّلهم بكسائه وقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهِب عنهم الرجس وطهِّرهم تطهيراً.

وفي رواية: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم جلّل على الحسن والحسين وعليّ وفاطمة، ثمّ قال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وحامّتي، أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

قالت أُمّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟

قال: إنّكِ إلى خير.

أخرج الترمذي الرواية الأخرة، والأُولى ذكرها رزين.

٦٧٠٣ ت، عمر بن أبي سلمة ـ رضي الله عنه ـ قال: نزلت هذه الآية على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ في بيت أُمّ سلمة، فدعا النبيّ صلّى الله

عليه وسلّم فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلّلهم بكساءٍ وعليّ خلف ظهره، ثمّ قال: اللّهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

قالت أمّ سلمة: وأنا معهم يا نبيّ الله؟

قال: أنتِ على مكانِكِ، وأنتِ على خير.

أخرجه الترمذي.

٦٧٠٤ ت، أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان يمرّ بباب فاطمة إذا خرج إلى الصلاة حين نزلت هذه الآية، قريباً من ستّة أشهر، يقول: الصلاةَ أهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

أخرجه الترمذي.

٦٧٠٥ م، عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: خرج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وعليه مِرْط مرحّل أسود، فجاءه الحسن فأدخله، ثمّ جاءه الحسين فأدخله، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليٌّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾.. الآية.

أخرجه مسلم»[1].

وفي الخصائص: «أخبرنا محمّد بن المثنّى، قال: أخبرنا أبو بكر

---

(١) جامع الأصول ٩/١٥٥ـ١٥٦.

الحنفي، قال: حدّثنا بكير بن مسمار، قال: سمعت عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقّاص: ما يمنعك أنْ تسبَّ ابن أبي طالب؟!

قال: لا أسبّه ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لإن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حُمر النعم:

لا أسبّه ما ذكرت حين نزل الوحي عليه، فأخذ عليّاً وآبنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ثمّ قال: ربّ هؤلاء أهل بيتي وأهلي.

ولا أسبّه ما ذكرت حين خلّفه في غزوةٍ غزاها...

ولا أسبّه ما ذكرت يوم خيبر...»[1].

وفي الخصائص: «أخبرنا قتيبة بن سعيد البلخي وهشام بن عمّار الدمشقي، قالا: حدّثنا حاتم، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال: أمر معاوية سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبَّ أبا تراب؟!

فقال: إذا ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلن أسبّه، لإن يكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حُمر النعم:

سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول له، وخلّفه في بعض مغازيه....

وسمعته يقول يوم خيبر:....

---

(١) خصائص عليّ: ٥٦ ح ٥١.

ولمّا نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي»[١].

أقول:

أخرجه ابن حجر العسقلاني باللفظ الأوّل في فتح الباري بشرح حديث: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون...»، ثمّ قال:

«ووقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقّاص عند مسلم والترمذي، قال: قال معاوية لسعد: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟!

قال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلن أسبّه، فذكر هذا الحديث.

وقوله: لأُعطينّ الراية رجلاً يحبّه الله ورسوله.

وقوله لمّا نزلت: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[٢] دعا عليّاً وفاطمة والحسن والحسين، فقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي»[٣].

وهذا تحريفٌ للحديث! أو يحمل على التكرّر والتعدّد.

وفي الخصائص: أخرج حديث عمرو بن ميمون عن ابن عبّاس،

---

(١) خصائص عليّ: ٢٣ ـ ٢٤ ح ٩.

(٢) سورة آل عمران (٣): ٦١.

(٣) فتح الباري ـ شرح صحيح البخاري ٧ / ٩٣.

المتقدّم عن المسند[١].

وفي المستدرك: «حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، ثنا العبّاس بن محمّد الدوري، ثنا عثمان بن عمر، ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، ثنا شريك بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أُمّ سلمة -رضي الله عنها- أنّها قالت: في بيتي نزلت هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾، قالت: فأرسل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين -رضوان الله عليهم أجمعين- فقال: اللّهم هؤلاء أهل بيتي.

قالت أُمّ سلمة: يا رسول الله! ما أنا من أهل البيت؟

قال: إنّكِ أهلي خير[٢]، وهؤلاء أهل بيتي، اللّهمّ أهلي أحقّ.

هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، أنبأ العبّاس بن الوليد بن مزيد: أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: حدّثني أبو عمّار، قال: حدّثني واثلة بن الأسقع -رضي الله عنه- قال: جئت أُريد عليّاً -رضي

---

(١) خصائص عليّ: ٣٤ح ٢٣.

(٢) كذا في «المستدرك» المطبوع؛ والظاهر أنّه تصحيف: «إلى خير»؛ كما في بعض الروايات. انظر -مثلاً- شواهد التنزيل ٢ / ٣٨ح ٦٨٥ و٦١ ح ٦٨٣، تاريخ بغداد ١٠ / ٢٧٧ رقم ٥٣٩٦ ترجمة عبدالرحمن بن علي بن خشرم المروزي.

اللّه عنه ـ فلم أجده. فقالت فاطمة ـ رضي اللّه عنها ـ: انطلقَ إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يدعوه، فاجلس.

فجاء مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فدخل ودخلت معهما. قال: فدعا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم حسناً وحسيناً فأجلس كلّ واحدٍ منهما على فخذه، وأدنى فاطمة من حجْره وزوجها، ثمّ لفّ عليهم ثوبه وأنا شاهد، فقال: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي.

هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه»[١].

وفي تلخيص المستدرك وافق الذهبي الحاكم على التصحيح[٢].

وفي السير رواه الذهبي بإسنادٍ له عن شهر بن حوشب، عن أمّ سلمة؛ وفيه: «قالت: فأدخلت رأسي فقلت: يا رسول اللّه! وأنا معكم؟

قال: أنتِ إلىٰ خير ـ مرّتين ـ».

ثمّ قال: «رواه الترمذي مختصراً وصحّحه من طريق الثوري، عن زبيد، عن شهر بن حوشب»[٣].

وفي الصواعق المحرقة: «الآية الأُولى: قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٢ / ٤٥١ ح ٣٥٥٨ كتاب التفسير.

(٢) تلخيص المستدرك ٢ / ٤٥١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٤٦ في آخر ترجمة أبي الوليد الطيالسي رقم ٤٨.

اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾: أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين. لتذكير ضمير (عنكم) وما بعده»[١].

ممّن نصّ على صحّة الحديث

هذا، وقد قال جماعة من الأئمّة بصحّة الحديث الدالّ على اختصاص الآية الكريمة بأهل البيت عليهم السلام؛ إذ أخرجوه في الصحيح، أو نصّوا على صحّته، ومن هؤلاء:

١ ـ أحمد بن حنبل؛ بناءً على التزامه بالصحّة في المسند.

٢ ـ مسلم بن الحجاج؛ إذ أخرجه في صحيحه.

٣ ـ ابن حبّان؛ إذ أخرجه في صحيحه.

٤ ـ الحاكم النيسابوري؛ إذ صحّحه في المستدرك.

٥ ـ الذهبي؛ إذ صحّحه في تلخيص المستدرك تبعاً للحاكم.

٦ ـ ابن تيميّة؛ إذ قال: «فصل ـ وأمّا حديث الكساء فهو صحيح؛ رواه أحمد والترمذي من حديث أمّ سلمة، ورواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة...»[٢].

---

(١) الصواعق المحرقة: ٨٥

(٢) منهاج السنّة ٥ / ١٣.

ما دلّت عليه الأحاديث

وهـذه الأحـاديث الواردة فـي الصحاح والمسانيد ومعاجم الحديث، بأسانيد صحيحة متكاثرة جدّاً، أفادت نقطتين:

الأولى:

إنّ المراد بـ«أهل البيت» في الآية المباركة هم: **النبيّ وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين** صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، لا يشركهم أحد، لا من الأزواج ولا من غيرهنّ مطلقاً.

أمّا الأزواج، فلأنّ الأحاديث نصّت على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يأذن بدخول واحدةٍ منهنّ تحت الكساء.

وأمّا غيرهنّ، فلأنّ النبيّ إنّما أمر فاطمة بأنْ تجيء بزوجها وولديها فحسب، فلو أراد أحداً غيرهم ـ حتّى من الأُسرة النبويّة ـ لأمر بإحضاره.

الثانية:

إنّ الآية المباركة نزلت في واقعةٍ معيّنة وقضيّةٍ خاصّة، ولا علاقة لها بما قبلها وما بعدها. ولا ينافيه وضعها بين الآيات المتعلّقة بنساء النبيّ؛ إذ ما أكثر الآيات المدنيّة بين الآيات المكّية وبالعكس..

ويشهد بذلك:

١ ـ مجيء الضمير: «عنكم» و«يطهّركم» دون: عنكنّ ويطهّركنّ.

٢ ـ اتّصال الآيات التي بعد آية التطهير بالتي قبلها، بحيث لو رفعت آية التطهير لم يختلّ الكلام أصلاً.. فليست هي عجزاً لآية ولا صدراً لأخرى.. كما لا يخفى.

ثمّ ما ألطف ما جاء في الحديث جواباً لقول أُمّ سلمة: «ألستُ من أهل البيت؟»، وهو قول النبيّ الكريم: «أنتِ من أزواج رسول اللّه!!»؛ فإنّه يعطي التفصيل مفهوماً ومصداقاً بين العنوانين: عنوان «أهل البيت» وعنوان «الأزواج» أو «نساء النبيّ»..

فتكون الآيات المبدوءة ـ في سورة الأحزاب ـ بـ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾[1] خاصّة بـ«الأزواج»، ويكون وسط الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ خاصّاً بـ«العترة الطاهرة».

وحديث مروره صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بباب فاطمة عليها السلام وقوله: «الصلاة أهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾..

رواه كثيرون كذلك، لا نطيل بذكر رواياتهم.

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٠ و ٣١.

الفصل الثاني
في سقوط القولَين الآخَرَين

وبهذه الأحاديث الصحيحة المتّفق عليها بين المسلمين يسقط القولان الآخَران في المراد من أهل البيت عليهم السلام في الآية الكريمة؛ لأنه قد ثبت أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فسّر بنفسه -قولاً وفعلاً- الآية المباركة، وعيّن مَن نزلت فيه..

فلا يُسمع -والحال هذه- ما يخالف تفسيره، كائناً من كان القائل، فكيف والقائل بالقول الأوّل، وهو أنّ المراد: زوجات النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، هو «عكرمة» و«مقاتل»؟!

والقائل بالقول الثالث، وهو أنّ المراد: أهل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وزوجاته، هو «الضحّاك»؟!

القول بأنّ المراد: زوجات النبيّ صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم:

وقد كان عكرمة أشدّ الناس مخالفةً لنزول الآية في العترة الطاهرة فقط.

فقد حكي عنه أنّه كان ينادي في الأسواق بنزولها في زوجات النبيّ فقط[١]، وأنّه كان يقول: «من شاء باهلته أنّها نزلت في نساء النبيّ خاصّة»[٢].

وقد كان القول بنزولها في العترة هو الرأي الذي عليه المسلمون، كما يبدو من هذه الكلمات، بل جاء التصريح به في كلامه؛ إذ قال: «ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم»[٣].

إلّا أنّ من غير الجائز الأخذ بقول عكرمة في هذا المقام وأمثاله!

ترجمة عكرمة:

فإنّ عكرمة البربري من أشهر الزنادقة الّذين وضعوا الأحاديث للطعن في الإسلام! وإليك طرفاً من ترجمته في الكتب المعتبرة

(١) تفسير الطبري ١٠ / ٢٩٨ ح ٢٨٥٠٣، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٦٥، أسباب النزول: ١٩٨.

(٢) الدر المنثور ٦ / ٦٠٣، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٦٥.

(٣) الدرّ المنثور ٦ / ٦٠٣.

المشهورة[١]:

١ ـ طعنه في الدين:

لقد ذكروا أن هذا الرجل كان طاعناً في الإسلام، مستهزئاً بالدين، من أعلام الضلالة ودعاة السوء..

فقد نقلوا عنه أنّه قال: إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به!

وقال في وقت الموسم: وددت أنّي اليوم بالموسم وبيدي حربة، فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً!

وأنّه وقف على باب مسجد النبيّ وقال: ما فيه إلّا كافر!

وذكروا أنّه كان لا يصلّي، وأنّه كان في يده خاتم من الذهب، وأنّه كان يلعب بالنرد، وأنّه كان يستمع الغناء.

٢ ـ كان من دعاة الخوارج:

وأنّه إنّما أخذ أهل أفريقية رأي الصفرية ـ وهم من غلاة الخوارج ـ منه، وقد ذكروا أنّه نحل ذلك الرأي إلى ابن عبّاس!

وعن يحيىٰ بن معين: إنّما لم يذكر مالك عكرمة؛ لأنّ عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية.

---

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ٢١٩، الضعفاء الكبير ٣ / ٣٧٣، تهذيب الكمال ١٣ / ١٦٣، وفيات الأعيان ٣ / ٢٦٥، ميزان الاعتدال ٥ / ١١٦، المغني في الضعفاء ٢ / ٨٤، سير أعلام النبلاء ٥ / ١٢ رقم ٩، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٦٣ ـ ٢٧٣.

وقال الذهبي: قد تكلّم الناس في عكرمة، لأنّه كان يرى رأي الخوارج.

٣ ـ كان كذّاباً:

كذب على سيّده ابن عبّاس حتّى أوثقه علي بن عبدالله بن عبّاس على باب كنيف الدار. فقيل له: أتفعلون هذا بمولاكم؟!

قال: إنّ هذا يكذب على أبي.

وعن سعيد بن المسيب، أنّه قال لمولاه: يا برد، إيّاك أن تكذب عَلَيَّ كما يكذب عكرمة على ابن عبّاس.

وعن ابن عمر، أنّه قال لمولاه: اتّقِ اللّه، ويحك يا نافع، لا تكذب علَيّ كما كذب عكرمة على ابن عبّاس.

وعن القاسم: إنّ عكرمة كذّاب.

وعن ابن سيرين ويحيى بن معين ومالك: كذّاب.

وعن ابن ذويب: كان غير ثقة.

وحرّم مالك الرواية عنه.

وأعرض عنه مسلم بن الحجّاج.

وقال محمّد بن سعد: ليس يُحتجّ بحديثه.

٤ ـ ترك الناس جنازته:

ولهذه الأمور وغيرها ترك الناس جنازته؛ قيل: فما حمله أحد، حتّى اكتروا له أربعة رجال من السودان.

ترجمة مقاتل:

ومقاتل بن سليمان البلخي حاله كحال عكرمة؛ فقد أدرجه كلٌّ من: الدارقطني، والعقيلي، وابن الجوزي، والذهبي في (الضعفاء)....

وتكفينا كلمة الذهبي: «أجمعوا على تركه»[1].

المراد: أهل الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وزوجاته:

وأمّا القول الثالث والأخير، فقد عزاه ابن الجوزي إلى الضحّاك بن مزاحم فقط.

ترجمة الضحّاك:

وهذا الرجل أدرجه ابن الجوزي نفسه، كالعقيلي، في (الضعفاء) وتبعهما الذهبي فأدرجه في المغني في الضعفاء....

ونفوا أن يكون لقي ابن عبّاس، بل ذكر بعضهم أنّه لم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠١ رقم ٧٩.

وعن يحيىٰ بن سعيد: كان الضحّاك عندنا ضعيفاً.

قالوا: وكانت أُمّه حاملاً به سنتين[١]!

هذا، ولكنْ في نسبة هذا القول إلىٰ الضحّاك، وفي نسبة القول الأوّل إلى ابن السائب الكلبي، كلامٌ؛ فقد نُسب إليهما القول باختصاص الآية بالخمسة الأطهار في المصادر، وهو الصحيح، كما حقّقنا ذلك في الردّ على السالوس.

---

(١) تهذيب الكمال ٩ / ١٧٣، ميزان الاعتدال ٣ / ٤٤٦، المغني في الضعفاء ١ / ٣١٢.

الفصل الثالث

في دلالة الآية المباركة على

عصمة «أهل البيت»

وكما أشرنا من قبل ، فإنّ أصحابنا يستدلّون بالآية المباركة ـ بعد تعيين المراد بأهل البيت فيها، بالأحاديث المتواترة بين الفريقين ـ على عصمة أهل البيت عليهم السلام... وقد جاء ذكر وجه الاستدلال لذلك مشروحاً في كتبهم في العقائد والإمامة، وفي تفاسيرهم بذيل الآية المباركة، ويتلخّص في النقاط التالية:

١ ـ «إنّما» تفيد الحصر؛ فالله سبحانه لم يرد إذهاب الرجس إلّا عن هؤلاء.

٢ ـ «الإرادة» في الآية الكريمة تكوينيّة، من قبيل الإرادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١]، لا تشريعية،

---

(١) سورة يس (٣٦): ٨٢.

من قبيل الإرادة في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾(١)؛ لأنّ التشريعية تتنافى مع نصّ الآية بالحصر؛ إذ لا خصوصيّة لأهل البيت في تشريع الأحكام لهم.

وتتنافى مع الأحاديث؛ إذ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم طبّق الآية عليهم دون غيرهم.

٣ ـ «الرجس» في الآية هو «الذنوب».

وتبقى شبهة:

إنّ الإرادة التكوينيّة تدلّ على العصمة؛ لأنّ تخلّف المراد عن إرادته عزّ وجلّ محال، لكنّ هذا يعني الالتزام بالجَبْر، وهو ما لا تقول الإماميّة به.

الجواب:

وقد أجاب علماؤنا عن هذه الشبهة ـ بناءً على نظرية: لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين الأمرين ـ **بما حاصله:**

إنّ مفاد الآية: أنّ الله سبحانه لمّا علم أنّ إرادة أهل البيت تجري دائماً على وفق ما شرّعه لهم من التشريعات، لِما هم عليه من

---

(١) سورة البقرة (٢): ١٨٥.

الحالات المعنوية العالية، صحّ له تعالى أن يُخبر عن ذاته المقدّسة أنّه لا يريد لهم بإرادته التكوينيّة إلّا إذهاب الرجس عنهم؛ لأنّه لا يُوجد من أفعالهم، ولا يُقدرهم إلّا على هكذا أفعالٍ يقومون بها بإرادتهم لغرض إذهاب الرجس عن أنفسهم..

أمّا سائر الناس الّذين لم يكونوا على تلك الحالات، فلم تتعلّق إرادته بإذهاب الرجس عنهم.

ولهذا نظائر في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾. فقد جاء في التفسير: إنه كان في علم الله أنهم يصبرون على ما يصيبهم، فجعلهم أئمّة[١].

ثمّ إنّه لولا دلالة الآية المباركة على هذه المنزلة العظيمة لأهل البيت عليهم السلام، لَما حاول أعداؤهم ـ من الخوارج والنواصب ـ إنكارها، بل ونسبتها إلى غيرهم، مع أنّ أحداً لم يدّعِ ذلك لنفسه سوى الخمسة الأطهار.

(١) تفسير الشيخ علي بن إبراهيم القمي ٢ / ١٧٠ والآية في سورة السّجدة (٣٢): ٢٤.

الفصل الرابع
في تناقضات علماء القوم تجاه معنى الآية

وجاء العلماء .. وهم يعلمون بمدلول الآية المباركة ومفاد الأحاديث الصحيحة الواردة بشأنها، إلّا أنّهم من جهة لا يريدون الاعتراف بذلك؛ لأنّه في الحقيقة نسفٌ لعقائدهم في الأُصول والفروع..

ومن جهةٍ أُخرى ينسبون أنفسهم إلى «السُنّة»، ويدّعون الأخذ بها والاتّباع لها.. فوقعوا في اضطرابٍ، وتناقضت كلماتهم فيما بينهم، بل تناقضت كلمات الواحد منهم..

فمنهم من وافق الإماميّة، بل ـ في الحقيقة ـ تبع السُنّة النبويّة الثابتة في المقام، وأخذ بها.

ومنهم من وافق عكرمة الخارجي ومقاتل المجمَع على تركه.

ومنهم من أخذ بقول الضحّاك الضعيف، خلافاً لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وكبار الصحابة.

فهم على طوائف ثلاث، ونحن نذكر من كلّ طائفة واحداً أو اثنين:

فمن الطائفة الأُولى:

أبو جعفر الطحاوي[١]؛ قال: «باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ مَن هم؟

حدّثنا الربيع المرادي، حدّثنا أسد بن موسى، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، حدّثنا بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: لمّا نزلت هذه الآية دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً عليهم السلام، وقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي.

فكان في هذا الحديث أنّ المراد بما في هذه الآية هم: رسول الله

(١) أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة المصري الحنفي ـ المتوفّى سنة ٣٢١ هـ ـ توجد ترجمته مع الثناء البالغ في: طبقات أبي إسحاق الشيرازي: ١٣٣، والمنتظم ٨ / ١٢٦، ووفيات الأعيان ١ / ٧١، وتذكرة الحفّاظ ٣ / ٨٠٨، والجواهر المضيّة في طبقات الحنفية ١ / ٢٧١، وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١ / ١١٦، وحسن المحاضرة وطبقات الحفّاظ: ٣٣٧، وغيرها.

وقد عنونه الحافظ الذهبي بقوله: «الطحاوي الإمام العلّامة، الحافظ الكبير، محدّث الديار المصرية وفقيهها». قال: «ذكره أبو سعيد ابن يونس فقال: عداده في حجر الأزد، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلّف مثله». قال الذهبي: «قلت: من نظر في تواليف هذا الإمام علم محلّه من العلم وسعة معارفه...». سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧ ـ ٣٢ رقم ١٥.

صلّى الله عليه وآله وسلّم وعليٌّ وفاطمة وحسن وحسين.

حدّثنا فهد، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن جعفر، عن عبدالرحمن البجلي، عن حكيم بن سعيد، عن أُمّ سلمة، قالت: نزلت هذه الآية في رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وعليٍ وفاطمة وحسن وحسين عليهم السلام: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

ففي هذا الحديث: الذي في الأوّل».

ثمّ إنّه أخرج الحديث بأسانيد عديدة عن أُمّ سلمة، وفيها الدلالة الصريحة على اختصاص الآية بأهل البيت الطاهرين، وهي الأحاديث التي جاء فيها أنّ أُمّ سلمة سألت: «وأنا معهم؟»، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أنتِ من أزواج النبيّ، وأنتِ على خير -أو: إلى خير-».

وقالت: «فقلت: يا رسول الله! أنا من أهل البيت؟ فقال: إنّ لك عند الله خيراً. فوددت أنّه قال: نعم، فكان أحبّ إليّ ممّا تطلع عليها الشمس وتغرب».

وقالت: «فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه رسول الله وقال: إنّكِ على خير».

قال الطحاوي: «فدلّ ما روينا في هذه الآثار -ممّا كان من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى أُمّ سلمة- ممّا ذكرنا فيها لم يرد به أنّها

كانت ممّن أُريد به ممّا في الآية المتلوّة في هذا الباب، وأنّ المراد بما فيها هم: رسول اللّه صلّى عليه وآله وسلّم وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام دون مَن سواهم..

وممّا يدلّ على مراد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بقوله لأمّ سلمة في هذه الآثار من قوله لها: (أنتِ من أهلي):

ما قد حدّثنا محمّد بن الحجّاج الحضرمي وسليمان الكيساني، قالا: حدّثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، أخبرني أبو عمّار، حدّثني واثلة... فقلت: يا رسول اللّه! وأنا من أهلك؟ فقال: وأنتَ من أهلي.

قال واثلة: فإنّها من أرجى ما أرجو!

وواثلة أبعد منه عليه السلام من أُمّ سلمة منه؛ لأنّه إنّما هو رجل من بني ليث، ليس من قريش، وأُمّ سلمة موضعها من قريش موضعها الذي هي به منه.

فكان قوله لواثلة: أنت من أهلي، على معنى: لاتّباعِكَ إيّاي وإيمانِك بي، فدخلت بذلك في جملتي.

وقد وجدنا اللّه تعالى قد ذكر في كتابه ما يدلّ على هذا المعنى بقوله ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾، فأجابه في ذلك بأن قال: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[1]، إنّه يدخل في أهله من يوافقه على

---

(١) سورة هود ١١: ٤٥ ـ ٤٦.

دينه وإن لم يكن من ذوي نسبه.

فمثل ذلك أيضاً ما كان من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جواباً لأُمّ سلمة: «أنتِ من أهلي»؛ يحتمل أن يكون على هذا المعنى أيضاً، وأن يكون قوله لها ذلك كقوله مثله لواثلة.

وحديث سعدٍ وما ذكرناه معه من الأحاديث في أوّل هذا الباب معقول بها مَن أهل الآية المتلوّة فيها؛ لأنّا قد أحطنا علماً أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لمّا دعا مَن دعا مِن أهله عند نزولها لم يبقَ مِن أهلها المرادين فيها أحد سواهم، وإذا كان ذلك كذلك استحال أن يدخل معهم في ما أُريد به سواهم، وفي ما ذكرنا من ذلك بيان ما وصفنا.

فإنْ قال قائل: فإنّ كتاب الله تعالى يدلّ على أنّ أزواج النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هم المقصودون بتلك الآية؛ لأنّه قال قبلها في السورة التي هي فيها: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْواجِكَ...﴾[1]، فكان ذلك كلّه يُرَدْنَ به؛ لأنّه على خطاب النساء لا على خطاب الرجال، ثمّ قال: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾.. الآية.

فكان جوابنا له: إنّ الذي تلاه إلى آخر ما قبل قوله: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ﴾.. الآية، خطاب لأزواجه، ثمّ أعقب ذلك بخطابه لأهله بقوله تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ﴾.. الآية، فجاء به على خطاب الرجال؛ لأنّه قال فيه:

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٢٨.

﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ وهكذا خطاب الرجال، وما قبله فجاء به بالنون، وكذلك خطاب النساء..

فعقلنا أنّ قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ﴾.. الآية، خطاب لمن أراده من الرجال بذلك، ليعلمهم تشريفه لهم ورفعته لمقدارهم، أن جعل نساءهم ممّن قد وصفه لِما وصفه به ممّا في الآيات المتلوّة قبل الذي خاطبهم به تعالى.

وممّا دلّ على ذلك أيضاً ما حدّثنا... عن أنس: أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول: الصلاة ياأهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ﴾.. الآية...

في هذا أيضاً دليل على أنّ هذه الآية فيهم. وباللّه التوفيق»[1].

ومن الطائفة الثانية:

ابن الجوزي[2] والذهبي[3].. فإنّهما تبعا عكرمة البربري الخارجي، ومقاتل بن سليمان، على ما هو مقتضى تعصّبهما وعنادهما لأهل البيت عليهم السلام!

---

(١) مشكل الآثار ١ / ٢٢٧ ـ ٢٣١.

(٢) وهذا ظاهر كلامه في زاد المسير ٦ / ٢٠٦؛ إذ ذكر هذا القول أوّلاً وجعل يدافع عنه!

(٣) سير أعلام النبلاء ٢ / ٢٠٧ ترجمة أُمّ المؤمنين أُمّ سلمة رضي اللّه عنها.

ومن الطائفة الثالثة:

ابن كثير.. فإنّه بعد أن ذكر فرية عكرمة قال: «فإنْ كان المراد أنّهن كنّ سبب النزول دون غيرهنّ، فصحيح؛ وإن أُريد أنّهنّ المراد فقط دون غيرهنّ، ففي هذا نظر؛ فإنّه قد وردت أحاديث تدلّ على أنّ المراد أعمّ من ذلك».

ثمّ أورد عدّة كثيرة من تلك الأحاديث التي هي نصٌّ في اختصاص الآية بالرسول والوصيّ والحسنين والصدّيقة الطاهرة عليهم الصلاة والسلام، وأنّ قول عكرمة مخالف للكتاب والسُنّة.

غير أنّ تعصّبه لم يسمح له بالإذعان لذلك، حتّى قال بدخول الزوجات في المراد بالآية! متشبثاً بالسياق، فقال: «ثمّ الذي لا يشكّ فيه من تدبّر القرآن أنّ نساء النبيّ صلّى الله عليه وسلّم داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فإنّ سياق الكلام معهنّ..»[1].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٦٥.

اعتراف ابن تيمية بصحّة الحديث

والعجب أنّ ابن تيميّة لا يقول بهذا ولا بذاك! بـل يـذعن بـصحّة الحديث، كما استدلّ العلّامة الحلّي ـ رحمه الله ـ..

قال العلّامة:

«ونحن نذكر هنا شيئاً يسيراً ممّا هو صحيح عندهم، ونـقلوه فـي المعتمد من قولهم وكتبهم، ليكون حجّةً عليهم يوم القيامة، فمن ذلك:

ما رواه أبو الحسن الأندلسي[1] في الجمع بـين الصـحاح السـتّة: موطّأ مالك، وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبـي داود، وصـحيح الترمذي، وصحيح النسائي: عن أُمّ سلمة ـ زوج النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ أُنزل في بيتها: وأنا جالسة عند الباب، فقلت: يا رسول الله، ألست من أهل البيت؟

فـقال: إنّكِ عـلى خـير، إنّك مـن أزواج النبيّ صـلّى اللّـه عـليه

---

(١) هو: رزين بن معاوية العبدري، صاحب «تجريد الصحاح»، المتوفّى سنة ٥٣٥ هـ. كما في سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢٠٤ رقم ١٢٩؛ إذ تـرجـم له ووصـفه بـ: الإمـام المحدّث الشهير»، وحكى عن ابن عساكر: «كان إمام المالكيين بالحرم».

وترجم له أيضاً في: تذكرة الحفّاظ ٤ / ١٢٨١، العقد الثمين فـي تـاريخ البـلد الأمـين ٣٩٨/٤، النجوم الزاهرة ٥ / ٢٦٠، مرآة الجنان ٣ / ٢٠١، وغيرها.

وآله وسلّم.

قالت: وفي البيت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وعليٌ وفاطمة والحسن والحسين، فجلّلهم بكساء وقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهِب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً»[1].

فقال ابن تيمية:

«فصل: وأمّا حديث الكساء فهو صحيح، رواه أحمد والترمذي من حديث أُمّ سلمة..

ورواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة، قال: خرج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ذات غداة وعليه مِرط مرجّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين، فأدخله معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين ـ رضي الله عنهم ـ فليس هو من خصائصه، ومعلوم أنّ المرأة لا تصلح للإمامة، فعُلم أنّ هذه الفضيلة لا تختصّ بالأئمّة، بل يشركهم فيها غيرهم.

ثم إنّ مضمون هذا الحديث أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم دعا لهم بأنْ يُذهب عنهم الرجس ويطهّرهم تطهيراً.

---

(١) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: ٨٤ ـ ٨٥، الوجه السادس من الفصل الثاني.

وغاية ذلك أنْ يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتّقين الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم! واجتناب الرجس واجب على المـؤمنين، والطهارة مأمور بها كلّ مؤمن.

قال الله تعالى: ﴿ما يُريدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلٰكِنْ يُريدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾[١].

وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكّيهِمْ بِها﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوّابينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرينَ﴾[٣]..

فغاية هذا أن يكون هذا دعاءً لهم بفعل المأمور وترك المحظور.

والصدّيق ـ رضي الله عنه ـ قد أخبر الله عنه بأنّه: ﴿الأَتْقى * الَّذي يُؤْتي مالَهُ يَتَزَكّى * وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزىٰ * إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلىٰ * وَلَسَوْفَ يَرْضىٰ﴾[٤].

وأيضاً: فإنّ السابقين الأوّلين من المـهاجرين والأنـصار والّـذين اتّبعوهم بإحسان، ﴿رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنّاتٍ تَجْري تَحْتَهَا الأَنْهارُ خالِدينَ فيها أَبَدًا ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظيمُ﴾[٥]، لا بُدّ أن يكـونوا

---

(١) سورة المائدة (٥): ٦.

(٢) سورة التوبة (٩): ١٠٣.

(٣) سورة البقرة (٢): ٢٢٢.

(٤) سورة الليل (٩٢): ١٧ ـ ٢١.

(٥) سورة التوبة (٩): ١٠٠.

قد فعلوا المأمور وتركوا المحظور؛ فإنّ هذا الرضوان وهذا الجزاء إنّما يُنال بذلك؛ وحينئذٍ فيكون ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب بعض صفاتهم.

فما دعا به النبيّ صلّى اللّٰه عليه وسلّم لأهل الكساء هو بعض ما وصف اللّٰه به السابقين الأوّلين.

والنبيّ دعا لأقوام كثيرين بالجنّة والمغفرة وغير ذلك، ممّا هو أعظم من الدعاء بذلك، ولم يلزم أن يكون مَن دعا له بذلك أفضل من السابقين الأوّلين، ولكنّ أهل الكساء لمّا كان قد أوجب عليهم اجتناب الرجس وفِعل التطهير، دعا لهم النبيّ صلّى اللّٰه عليه وسلّم بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به، لئلّا يكونوا مستحقّين للذمّ والعقاب، ولينالوا المدح والثواب»[١].

هذا نصّ كلام ابن تيميّة، وأنت ترىٰ فيه:

١ ـ الاعتراف بصحّة الحديث الدالّ على نزول الآية المباركة في أهل الكساء دون غيرهم.

٢ ـ الاعتراف بعدم شمول الفضيلة لغير عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

فأين قول عكرمة؟! وأين السياق؟! وأين ما ذهب إليه ابن كثير؟!

---

(١) منهاج السُنّة ٥ / ١٣ ـ ١٥.

سقوط كلمات ابن تيمية

وتبقى كلمات ابن تيمية؛ فإنّه بعد أن أعرض عن قول عكرمة، وعن قول من قال بالجمع، واعترف بالاختصاص بالعترة، أجاب عن الاستدلال بالآية المباركة بوجوهٍ واضحة البطلان:

* فأوّل شيء قاله هو: «هذا الحديث قد شركه فيه فاطمة...».

وفيه: إنّ العلّامة الحلّي لم يدّع كون الحديث من خصائص علي عليه السلام، بل الآية المباركة والحديث يدلّان على عصمة «أهل البيت» وهم: النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين... والمعصوم هو المتعيّن للإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، غير أنّ المرأة لا تصلح للإمامة.

* ثمّ قال: «ثمّ إنّ مضمون هذا الحديث أنّ النبيّ دعا لهم... بأن يكونوا من المتّقين الّذين أذهب الله عنهم الرجس... فغاية هذا أن يكون هذا دعاء لهم بفعل المأمور وترك المحظور».

وهذا من قلّة فهمه أو شدّة تعصّبه:

أمّا أوّلاً:

فلأنّه ينافي صريح الآية المباركة؛ لأنّ «إنّما» دالّة على الحصر، وكلامه دالٌّ على عدم الحصر، فما ذكره ردٌّ على الله والرسول.

وأمّا ثانياً:

فلأنّ في كثيرٍ من «الصحاح» أنّ الآية نزلت، فدعا رسول اللّٰه عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فجلّلهم بكساء وقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي..

فاللّٰه تعالىٰ يقول: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ...﴾، والنبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم يُعيّن «أهل البيت» وأنّهم هؤلاء دون غيرهم.

وأمّا ثالثاً:

فلأنّه لو كان المراد هو مجرّد الدعاء لهم بأن يكونوا «من المتّقين»، و«الطهارة مأمور بها كلّ مؤمن»، «فغاية هذا أن يكون دعاءً لهم بفعل المأمور وترك المحظور»، فلا فضيلة في الحديث؛ وهذا يناقض قوله من قبل: «فعُلم أنّ هذه الفضيلة...»!!

وأمّا رابعاً:

فلأنّه لو كان «غاية ذلك أن يكون دعاءً لهم بفعل المأمور وترك المحظور»، فلماذا لم يأذن لأُمّ سلمة بالدخول معهم؟!

أكانت «من المتّقين الّذين أذهب اللّٰه عنهم الرجس...» فلا حاجة لها إلى الدعاء؟!

أو لم يكن النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم يريد منها أن تكون «من المتّقين...»؟!

وأمّا خامساً:

فلو سلّمنا أنّ «غاية هذا أن يكون دعاءً لهم...» لكن إذا كان اللّه سبحانه «يريد» والرسول «يدعو» ـ ودعاؤه مستجاب قطعاً ـ كان «أهل البيت» متّصفين بالفعل بما دلّت عليه الآية والحديث.

* وقال: «والصدّيق قد أخبر اللّه عنه...».

وحاصله: إنّ غاية ما كان في حقّ «أهل البيت» هو «الدعاء» وليس في الآية ولا الحديث إشارة إلى «استجابة» هذا الدعاء فقد يكون وقد لا يكون، وأما ما كان في حقّ «أبي بكر»، فهو «الإخبار» فهو كائن، فهو أفضل من «أهل البيت»!!

وفيه:

أوّلاً:

«أهل البيت» في الآية فيهم: شخص النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، ولا ريب في أفضليّته المطلقة.

وثانياً:

«أهل البيت» في الآية فيهم: فاطمة الزهراء، وقد اعترف غير واحد من أعلام القوم بأفضليّتها من أبي بكر:

فقد ذكر العلّامة المناوي بشرح الحديث المتّفق عليه بين المسلمين: «**فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني**»: «استدلّ به

السهيلي[1] على أنّ من سبّها كفر؛ لأنّه يغضبه، وأنّها أفضل من الشيخين».

وقال: «قال الشريف السمهودي: ومعلوم أنّ أولادها بضعة منها، فيكونون بواسطتها بضعة منه، ومن ثمّ لمّا رأت أمّ الفضل في النوم أنّ بضعةً منه وضعت في حجرها، أوّلها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بأن تلد فاطمة غلاماً فيوضع في حجرها، فولدت الحسن فوضع في حجرها..

فكلّ من يشاهد الآن من ذرّيتها بضعة من تلك البضعة وإن تعدّدت الوسائط، ومن تأمّل ذلك انبعث من قلبه داعي الإجلال لهم، وتجنّب بغضهم على أيّ حالٍ كانوا عليه»[2]..

وقال ابن حجر العسقلاني: «وفي الحديث: تحريم أذىٰ من يتأذّى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بتأذّيه؛ لأنّ أذىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم

---

(١) عبدالرحمن بن عبدالله، العلّامة الأندلسي، الحافظ العلم، صاحب التصانيف، برع في العربية واللغات والأخبار والأثر، وتصدّر للإفادة، من أشهر مؤلّفاته: الروض الأنف ـ شرح «السيرة النبوية» لابن هشام ـ توفّي سنة ٥٨١.

له ترجمة في: مرآة الجنان ٣ / ٣٢٠، النجوم الزاهرة ٦ / ٩٢، العبر ٣ / ٨٢، الكامل في التاريخ ٩ / ١٧٢.

(٢) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٤ / ٤٢١.

وانظر: جواهر العقدين: ٣٤٩ و ٣٥٠ الفصل الحادي عشر.

حرام اتّفاقاً، قليله وكثيره، وقد جزم بأنّه يؤذيه ما يؤذي فاطمة؛ فكلّ من وقع منه في حقّ فاطمة شيء فتأذّت به فهو يؤذي النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بشهادة هذا الخبر الصحيح..

ولا شيء أعظم في إدخال الأذىٰ عليها من قتل وُلْدها؛ ولهذا عرف بالاستقراء معاجلة من تعاطىٰ ذلك بالعقوبة في الدنيا، ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ﴾[1]»[2].

وثالثاً:

«أهل البيت» في الآية فيهم: الحسن والحسين، وإنّ الدليل نفسه الذي أقامه الحافظ السهيلي وغيره على تفضيل الزهراء عليها السلام دليلٌ على أفضليّة الحسنين، بالإضافة إلى الأدلّة الأُخرى، ومنها: «آية التطهير» و«حديث الثقلين» الدالّيْن على «العصمة»، ولا ريب في أفضليّة المعصوم من غيره.

ورابعاً:

«أهل البيت» في الآية فيهم: أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وهي

---

(١) سورة طه (٢٠): ١٢٧.

(٢) فتح الباري ٩ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨ باب: ذبّ الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف.

وانظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم ١٦ / ٣ باب: من فضائل فاطمة رضي الله عنها، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ١٠ / ٢٥١ باب: ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها، فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٤ / ٤٢١.

ـ مع أدلّةٍ غيرها لا تحصى ـ تدلّ على أفضليّته على جميع الخلائق بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وخامساً:

كون المراد من الآية: ﴿الْأَتْقَى...﴾ «أبو بكر» هو قول انفرد القوم به؛ فلا يجوز أن يعارض به القول المتّفق عليه.

وسادساً:

كون المراد بها «أبو بكر» أوّل الكلام، وإن شئت فراجع تفاسيرهم، كالدرّ المنثور وغيره.

* قال: «وأيضاً: فإنّ السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار... فما دعا به النبيّ...».

وحاصله: أفضليّة «السابقين الأوّلين» من «أهل البيت» المذكورين.

ويرد عليه:

ما ورد على كلامه السابق؛ فإنّ هذا فرع أن يكون الواقع من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو صرف «الدعاء».. وقد عرفت أنّ الآية تدلّ على أنّ الإرادة الإلٰهيّة تعلّقت بإذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم تطهيراً، فهي دالّة على عصمة «أهل البيت» وقد قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأعلن للأُمّة الإسلامية أنّهم: هو وعليّ وفاطمة والحسن والحسين.

ثمّ إنّ الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾[١] المراد بها أمير المؤمنين عليه السلام؛ ويشهد بذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[٢] بعليّ عليه السلام، كما في الأحاديث المعتبرة في كتب الفريقين، كما لا يخفى على أهل العلم[٣].

وأمّا أبو بكر... فلم يكن من السابقين الأوّلين:

قال أبو جعفر الطبري: «وقال آخرون: أسلم قبل أبي بكر جماعة. ذكر من قال ذلك: حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا كنانة بن جبلة، عن إبراهيم بن طهمان، عن الحجّاج بن الحجّاج، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمّد بن سعد، قال:

قلت لأبي: أكان أبو بكر أوّلكم إسلاماً؟

فقال: لا، ولقد أسلم قبله أكثر من خمسين، ولكنْ كان أفضلنا إسلاماً»[٤].

---

(١) سورة التوبة (٩): ١٠٠.

(٢) سورة الواقعة (٥٦): ١٠ و ١١.

(٣) راجع: بحث الآية السابعة في أواخر الجزء العشرين من كتابنا الكبير: (نفحات الأزهار).

(٤) تاريخ الطبري ٢ / ٣١٦، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم.

تناقض ابن تيمية

ثمّ إنّ ابن تيميّة تعرض لآية التطهير في موضع آخر، ولكنّه هذه المرّة لم ينصّ على صحّة الحديث! ولم يعترف بمفاده! بل ادّعى كون الأزواج من أهل البيت! وهو القول الثالث الذي نسبه ابن الجوزي إلى الضحّاك بن مزاحم، وهذه عبارته:

«وأمّا آية الطهارة فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنّما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم؛ فإنّ قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[2].

فالإرادة هنا متضمّنة للأمر والمحبّة والرضا، وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد؛ فإنّه لو كان كذلك لكان قد طهّر كلّ من أراد

---

(١) سورة المائدة (٥): ٦.

(٢) سورة النساء (٤): ٢٦ ـ ٢٨.

طهارته. وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه: فإنّ عندهم أنّ الله يريد ما لا يكون! ويكون ما لا يريد!

فقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ إذا كان هذا بفعل المأمور وترك المحظور كان ذلك متعلّقاً بإرادتهم وأفعالهم، فإن فعلوا ما أُمروا به طُهّروا، وإلّا فلا.

وهم يقولون: إنّ الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم، وأمّا المثبتون للقدر فيقولون: إنّ الله قادر على ذلك، فإذا ألهمهم فعل ما أمر وترك ما حظر حصلت الطهارة وذهاب الرجس.

وممّا يُبيّن أنّ هذا ممّا أُمروا به لا ممّا أُخبروا بوقوعه: ما ثبت في الصحيح أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أدار الكساء على عليّ وفاطمة وحسن وحسين ثمّ قال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً. وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة، ورواه أهل السنن عن أمّ سلمة.

وهو يدلّ على ضدّ قول الرافضة من وجهين:

أحدهما: أنّه دعا لهم بذلك. هذا دليل على أنّ الآية لم تخبر بوقوع ذلك؛ فإنّه لو كان قد وقع لكان يثني على الله بوقوعه ويشكره على ذلك، ولا يقتصر على مجرّد الدعاء به.

الثاني: أنّ هذا يدلّ على أنّ الله قادر على إذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم؛ وذلك يدلّ على أنّه خالق أفعال العباد.

وممّا يُبيّن أنّ الآية متضمّنة للأمر والنهي: قوله في سياق الكلام: ﴿يا نِساءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفاحِشَةٍ... إِنَّما يُرِيدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ... وَاذْكُرْنَ ما يُتْلىٰ في بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللّهَ كانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾..

وهذا السياق يدلّ على أنّ ذلك أمر ونهي.

ويدلّ على أنّ أزواج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من أهل بيته؛ فإنّ السياق إنّما هو في مخاطبتهنّ.

ويدلّ على أنّ قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ عمّ غير أزواجه، كعليّ وفاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم؛ لأنّه ذكره بصيغة التذكير لمّا اجتمع المذكّر والمؤنّث، وهؤلاء خُصّوا بكونهم من أهل البيت من أزواجه، فلهذا خصّهم بالدعاء لمّا أدخلهم في الكساء..

كما أنّ مسجد قباء أُسّس على التقوى، ومسجده صلّى الله عليه وسلّم أيضاً أُسّس على التقوى، وهو أكمل في ذلك؛ فلمّا نزل قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ...﴾[1] بسبب مسجد قباء، تناول اللفظ لمسجد قباء ولمسجده بطريق الأَوْلى.

وقد تنازع العلماء: هل أزواجه من آله؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، أصحّهما أنّهنّ من آله وأهل بيته، كما دلّ على ذلك ما في الصحيحين من قوله: اللّهمّ صلِّ على محمّد وعلى أزواجه وذرّيّته. وهذا

---

(١) سورة التوبة (٩): ١٠٨.

مبسوط في موضع آخر»[١].

أقول:

لقد حاول ابن تيميّة التهرّب من الالتزام بمفاد الآية المباركة والسُنّة النبويّة الثابتة الصحيحة الواردة بشأنها ـ كما اعترف هو أيضاً ـ بشبهات واهيةٍ وكلماتٍ متهافتة، ومن راجع كتب الأصحاب في بيان الاستدلال بالآية المباركة ـ في ضوء السُنّة المتّفق عليها ـ عرف موارد النظر ومواضع التعصّب في كلامه..

وقد ذكرنا نحن أيضاً طائفةً من الأحاديث، المشتملة على وقوع إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم عنه من الله سبحانه، بإرادته التكوينيّة غير المنافية لمذهب أهل البيت في مسألة الجبر والاختيار.

فالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قد عيّن المراد من «أهل البيت» عليهم السلام في الآية المباركة بعد نزولها، ودعا لهم أيضاً، ولا ريب في أنّ دعاءه مستجاب.

كما علمنا من الخصوصيات الموجودة في الآية نفسها، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في معناها، أنّ الآية خاصّة بأهل البيت ـ وهذا ما اعترف به جماعة من أئمّة الحديث، كالطحاوي وابن حبّان؛ تبعاً لأزواج النبيّ وأعلام الصحابة ـ وأنّها نازلة في قضيةٍ خاصّة غير أنّها

---

(١) منهاج السُنّة ٤ / ٢١ ـ ٢٤.

وضعت ضمن آيات نساء النبيّ، وكم له من نظير؛ إذ وضِعت الآية المكيّة ضمن آياتٍ مدنيّةٍ أو المدنيّة ضمن آيات مكّيّة.

وقد دلّت الآية المباركة والأحاديث المذكورة وغيرها على أنّ عنوان «أهل البيت» ـ أي: أهل بيت النبيّ ـ لا يعمّ أزواجه، بل لا يعمّ أحداً من عشيرته وأُسرته إلّا بقرينةٍ.

هذا، وفي صحيح مسلم في ذيل حديث الثقلين عن زيد بن أرقم، أنّه سئل: هل نساؤه من أهل بيته؟

قال: لا وأيم الله، إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثمّ يطلّقها فترجع إلى أبيها وقومها.

وهذا هو الذي دلّت عليه الأحاديث.

وأمّا ما رووه عن زيد أيضاً من أنّ: «أهل بيته من حُرِم الصدقة من بعده»، فيردّ تطبيقه على ما نحن فيه الأحاديث المتواترة المذكور بعضها، ومن الواضح عدم جواز رفع اليد عن مفادها بقول زيد هذا.

كلام الدهلوي صاحب «التحفة»

هذا، وما ذكرناه في إبطال القولين الآخَرَين، وردّ افتراءات ابن تيميّة، يكفينا عن النظر في كلام عبدالعزيز الدهلوي بشأن هذه الآية، والتعرّض لنقده بالتفصيل، إذ ليس عنده شيء زائد على ما تقدّم!

فقد ذكر أوّلاً قول عكرمة وأيّده بالسياق، ثمّ قال: «ولكن ذهب

محقّقو أهل السُنّة إلى أنّ هذه الآية وإن كانت واقعة في حقّ الأزواج المطهّرات، فإنّه بحكم أنّ العبرة بعموم اللفظ لا لخصوص السبب، داخل في بشارتها هذه جميع أهل البيت، وإنّما يدلّ التخصيص بالكساء على كون هؤلاء المذكورين مخصّصين إذا لم يكن لهذا التخصيص فائدة أُخرى ظاهرة، وهي هاهنا دفع مظنّة عدم كون هؤلاء الأشخاص في أهل البيت، نظراً إلى أنّ المخاطَبات فيها هنّ الأزواج فقط».

ثمّ ناقش في دلالة الآية على العصمة، حاملاً «الإرادة» على التشريعيّة؛ قال: «لأنّ وقوع مراد اللّه غير لازم لإرادته عند الشيعة» ومن هنا نقض بأنّه: «لو كانت هذه الكلمة مفيدة للعصمة فينبغي أن يكون الصحابة لاسيّما الحاضرين في غزوة بدرٍ قاطبةً معصومين، لأنّ اللّه تعالى قال في حقّهم في مواضع من التنزيل: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

وقال: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾..

وظاهر أنّ إتمام النعمة في الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين ووقوع هذا الإتمام أدلّ على عصمتهم».

ثمّ قال: «سلّمنا، ولكن ثبت من هذا الدليل صحّة إمامة الأمير، أمّا كونه إماماً بلا فصل فمن أين؟»[1].

---

(١) التحفة الاثني عشرية: ٢٠٢. وأنظر: مختصر التحفة الاثني عشرية: ١٦٧ ـ ١٧٢.

أقول:

كانت هذه خلاصة المهمّ من كلامه، فهو يعتمد أوّلاً على كلام عكرمة، ثمّ يتنازل فيجعل الآية عامّة لأهل البيت وللأزواج وهو القول الآخر، وقد عرفت بطلان كلا القولين.

وقد عرفت أن «الإرادة» في الآية تكوينية وليست بتشريعيّة.

ونقضه بعصمة أهل بدر مردود: بأنّ «الإرادة» في الآيتين المذكورتين تشريعيّة، فالقياس مع الفارق، على أنّ أحداً لا يقول بعصمة أحدٍ من أهل بدرٍ ولا غيرهم من الصحابة، فقوله هذا خرق للإجماع القطعي، بخلاف «أهل البيت» ففيهم الرسول صلّى الله عليه وآله وهو معصوم بالإجماع، وسائر أهل البيت معصومون بالآية وبحديث الثقلين وغيرهما من الأدلّة.

وما ذكره أخيراً من حمل الآية على إمامة الإمام عليه السلام بعد عثمان، فباطل من وجوه، منها: أنّ هذا الحمل موقوف على صحّة إمامة الثلاثة، وهو أوّل الكلام.

هذا تمام الكلام على «آية التطهير»..

والحمد لله ربّ العالمين،

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

المحتويات